تَفريغٌ مِنْ بَرنَامَجِ أُصُولِ العِلمِ الأَوَّل (١٤٣٣ - ١٤٣٤هـ)

القواعدُ الأربعُ

الشيخ لم يُراجع التَّفريغ

تَصَنِيفُ

محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّاب بنِ سليمانَ التَّمِيميِّ

ت ١٢٠٦ رحمه اللّه رحمةً واسعةً

مُقَدِّمَةُ الشيخ صَالِح بن عبد الله بن حَمَدٍ العُصَيميّ حفظه الله:

السَّلَامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ،

الحمدُ للهِ الذي جَعلَ للعلمِ أُصولًا، وسَهَّلَ بها إليهِ وُصولًا، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ مُحمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، صلَّىٰ اللهُ عليهِ وسلَّمَ ما بُيِّنَت أصولُ العُلوم وأُبرِزَ المَنطوقُ منها والمَفهوم، أمَّا بعد:

فهذا شَرْحُ الكتابِ التَّاسِع مِنْ برنامَجِ «**أُصُولِ العِلمِ**» في سَنَتِهِ الأُوْلَىٰ ثلاثٍ وثلاثينَ بعدَ الأربعمِائَة والأَلفِ وأَربَعٍ وثلاثينَ بعدَ الأربعمِائَةِ والأَلف، وَهُوَ كِتابُ «**القَواعِدِ الأربَع**» لِإمامِ الدَّعوةِ الإصْلَاحِيَّةِ في جَزِيرَةِ العَرَبِ في القَرنِ الثَّانِي عَشَر: الشَّيخِ مُحمَّد بنِ عبدِ الوَهَّاب ابنِ سُليمانَ التَّميميّ رَحِمَهُ اللهُ المُتَوَفَّىٰ سَنَةَ سِتٍّ بعدَ المائَتَينِ والأَلف.

❖❖❖

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

أَسْأَلُ اللهَ الكَرِيْمَ رَبَّ العَرْشِ العَظِيْمِ أَنْ يَتَوَلَّاكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَأَنْ يَجْعَلَكَ مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتَ، وَأَن يَجْعَلَكَ مِمَّنْ إِذَا أُعْطِيَ شَكَرَ، وإِذَا ابتُلِيَ صَبَرَ، وَإِذَا أَذْنَبَ اسْتَغْفَرَ، فَإِنَّ هَؤلَاءِ الثَّلَاثَ عُنْوَانُ السَّعَادَةِ

استفتَحَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ رسالَتَهُ بالدُّعاءِ لِقارِئِهَا بِثَلَاثِ دَعَوَاتٍ جَامِعَة:

- **أَوَّلُهَا**: أَنْ يَتَوَلَّاهُ اللهُ في الدُّنيا والآخِرَة، فَيَكونُ وَلِيُّهُ الله.

و(**الوَلِيُّ**) مِن أسماءِ اللهِ الحُسنَىٰ، ومَعناهُ: **المُتَصَرِّفُ في خَلقِهِ عامَّةً بتَدْبِيرِهِم، وفي المُؤمِنينَ خاصَّةً بتَوْفيقِهِم إلىٰ ما يَنْفَعُهُم في الدُّنيا والآخِرَة.**

- **وثانِيْهَا**: أَنْ يَجْعَلَهُ مُبَارَكًا أَينَمَا كان؛ أي: سببًا لِكثرَةِ البَرَكَةِ وَدَوَامِهَا.

- **وثَالِثُهَا**: أَنْ يَجْعَلَهُ مِمَّنْ إِذَا أُعْطِيَ شَكَر، وإِذَا ابْتُلِيَ صَبَر، وإِذَا أَذْنَبَ اسْتَغفَر.

وَعَدَّهُنَّ المُصَنِّفُ (**عُنوَانَ السَّعادَة**)

و(**العُنوَانُ**)[1]: **مَا يَدُلُّ علىٰ الشَّيء**. و(**السَّعادَةُ**): **هِيَ الحالُ المُلائِمَةُ للعَبد.**

والعَبدُ مُقلَّبٌ بينَ أحوالٍ ثَلاث: نِعمَةٍ وَاصِلَة، ومُصيبَةٍ حاصِلَة، وسَيِّئَةٍ نَازِلَة، فلا يَنفَكُّ العَبدُ مِنَ التَّقلِيبِ بَينَ هذِهِ الأحوالِ الثَّلاثَة: فإِمَّا أَنْ يكونَ مُتَرَبِّعًا في نِعمَةٍ وَصَلَت إليهِ يَتَفَيَّأُ ظِلَالَهَا، أَوْ مُتَلَمِّظًا في حَرِّ مُصِيبَةٍ يُعانِي شِدَّتَهَا، أَوْ مُتَلَطِّخًا بِقَذَارَةِ سَيِّئَةٍ قَارَفَهَا.

والمَأمورُ بهِ شَرعًا عندَ وُجودِ النِّعمَةِ شُكرُهَا، وعِندَ حُصولِ المُصيبَةِ الصَّبرُ عَلَيهَا، وعِندَ مُقَارَفَةِ الخَطِيئَةِ الاستِغفَارُ والتَّوبَةُ مِنهَا، فَمَنِ امْتَثَلَ المَأمورَ بهِ في هَذِهِ الأحوالِ الثَّلاثَةِ صَارَ مِنْ أهلِ السَّعادَة، فالسَّعيدُ هو المُوَفَّقُ إلىٰ القِيَامِ بالمَأمورِ بِهِ شَرعًا فِيمَا يَعرِضُ للإِنسَانِ مِنَ الأحوالِ المَذكُورَة:

- **وَأَوَّلُهَا: المُصِيبَةُ الحَاصِلَة**؛ فَتُتَلَقَّىٰ بالصَّبر.

- **وَثَانِيْهَا: النِّعمَةُ الوَاصِلَة**؛ فَتُتَلَقَّىٰ بالشُّكر.

- **وثَالِثُهَا: الخَطِيئَةُ الوَاقِعَة**؛ فَتُدفَعُ بالتَّوبَةِ والاستِغفَارِ للهِ ﷻ.

فَإِذَا احتَوَىٰ العبدُ علىٰ هذهِ المَأمُورَاتِ شَرعًا فِيمَا يَعْتَرِيهِ مِنْ أَحوَالٍ قَدَّرَهَا اللهُ ﷻ علىٰ الخَلقِ صَارَ سَعيدًا. جَعَلَنَا اللهُ وإِيَّاكُم مِن أَهلِ السَّعادَة.

❖❖❖

---

[1] ومِنهُ سُمِّيَ اسمُ الكتابِ عُنوانًا لأَنَّه يَدُلُّ عليهِ، وسُمِّيَ مَوضِعُ النَّزَلِ في السُّكنَىٰ عُنوانَ المَنزِلِ لأَنَّه يَدُلُّ عليهِ ويُرشِدُ إليه.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ:

اعْلَمْ أَرْشَدَكَ اللهُ لِطَاعَتِهِ أَنَّ الحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ وَحْدَهُ مُخْلِصًا لَهُ الدِّيْنَ؛ وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللهُ جَمِيْعَ النَّاسِ وَخَلَقَهُمْ لهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذَّاريَات:٥٦].

ذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبرَاهِيمَ - عليهِ الصلاةُ والسَّلام - مُبَيِّنًا حَقِيقَتَهَا بِقَولٍ جَامِعٍ يَنْدَرِجُ فِيهِ مَا يُرادُ بها شَرعًا، فَإِنَّ الحَنِيفِيَّةَ شَرعًا تَقَعُ علىٰ مَعنَيَيْنِ:

- **أَحَدُهُما**: عَامٌّ؛ وَهُوَ الإِسلَام.

- **والآخَرُ**: خَاصٌّ؛ وَهُوَ الإِقبَالُ علىٰ اللهِ بالتَّوحِيدِ، وَلَازِمُهُ المَيْلُ عَمَّا سِوَاه.

فَأَصْلُ الحَنَفِ في وَضعِ كَلامِ العَرَبِ هُوَ الإِقبَال لَا المَيْل، والمَيْلُ لَازِمٌ لَهُ، فالرَّجُلُ الَّذِي تُقْبِلُ إِحدَىٰ رِجْلَيهِ إِلىٰ الأُخرَىٰ في بَاطِنِهَا يُسَمَّىٰ حَنِيفًا، وَإِذَا أَقْبَلَتَا كُلُّ وَاحِدَةٍ علىٰ الأُخرَىٰ صَارَ في ظَاهِرِ صُورَتِهِ قَد مَالَتْ كُلُّ رِجْلٍ مِنهُمَا، فالحَنَفُ أَصْلُهُ الإِقبَال وَلَازِمُهُ المَيْل، وَمِنهُ في خِطابِ الشَّرع: الإِقبَالُ علىٰ اللهِ بالتَّوحِيد؛ فَإِنَّ مَنْ أَقبَلَ علىٰ اللهِ بالتَّوحِيدِ لَازَمَ هَذَا الإِقبَال أَنْ يَمِيْلَ عَنِ الشِّرك.

والحَنِيفِيَّةُ دِيْنُ الأَنبِيَاءِ جَمِيعًا، فَلَا تَخْتَصُّ بِإِبرَاهِيمَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام، وَأُضِيفَتْ إِليهِ تَبَعًا لِوُقُوعِهَا في القُرآنِ كَذَلِك؛ فَإِنَّ المِلَّةَ الحَنِيفِيَّةَ نُسِبَتْ في مَواضِعَ عِدَّةٍ مِنَ القُرآن إِلىٰ إِبرَاهِيمَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام دُونَ غَيرِهِ مَعَ كَونِهَا مِلَّةَ جَمِيعِ الأَنبِياءِ وَالرُّسُل، **ومُوجِبُ ذَلِكَ أَمْرَان:**

- **أَحَدُهُما**: أَنَّ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيهِم نَبِيُّنَا ﷺ مِنْ مُشْرِكِي العَرَب يَعرِفُونَ إِبرَاهِيمَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، وَيَنتَسِبونَ إِليهِ في جُرثُومَةِ أَصلِهِم، وَيَزعُمُونَ أَنَّهُم علىٰ إِرثٍ مِنْ إِرثِ إِبراهِيمَ في دِينِهِم، فَأَجْدَرُ بِهِم أَنْ يَتَّبِعُوهُ حُنَفَاءَ للهِ غَيرَ مُشرِكِينَ بِه؛ فَحَسُنَتْ إِضَافَتُها إِليهِ دُونَ غَيرِهِ مِنَ الأَنبِيَاء لِأَنَّهُ المُقَدَّمُ مِنهُم عِندَ العَرَب الَّذِينَ كَانَ مِنهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وبُعِثَ فِيهِم، وعَمَّت دَعوَتُهُ بَعدَهُم كُلَّ أَحَدٍ مِنَ الإِنسِ والجِنّ.

- **والآخَر**: أَنَّ اللهَ جَعَلَ إِبرَاهِيمَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ إِمَامًا لِمَنْ بَعدَهُ، بِخِلَافِ سَابِقِيْهِ مِنَ الأَنبِيَاء؛ فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْهُم أَئِمَّةً لِمَنْ بَعدَهُم في الاقتِدَاءِ بِهِم تَخصِيصًا في القُرآن، وإِنَّما جُعِلَ الأَمرُ بالاقتِدَاءِ والاتِّبَاعِ الخَاصِّ بِإِبرَاهِيمَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام، كَقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النَّحل:١٢٣]، وغَيرِهَا مِن الآيَات، ذَكَرَ هَذا المَعنَىٰ أَبُو جَعْفَر ابنُ جَرِير رَحِمَهُ اللهُ في تفسِيرِهِ.

والنَّاسُ جَمِيعًا مَأمُورُونَ بها ومَخلُوقُونَ لِأَجْلِهَا، وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنس إِلا لِيَعْبُدُون﴾[الذَّارِيات:٥٦]، فَإِنَّ الخَبَرَ عَنْ خَلقِهِم لَهَا صَرِيحُ لَفظِهَا، فَإِنَّ الآيَةَ صَرِيحَةٌ في كَونِ الإِنسِ والجِنِّ مَخلوقِيْنَ للعِبَادَة، ولازِمُ ذلِكَ أَنْ يَكُونُوا مَأمُورِينَ بها، فَإِذَا خُلِقُوا لِأَجلِهَا فَإِنَّهُم مَأمُورُونَ بها، فَتكُونُ الآيَةُ دَالَّةً علىٰ الأَمرَيْنِ مَعًا، فَهِيَ دَالَّةٌ علىٰ كَونِ الجِنِّ والإِنسِ خُلِقُوا للعِبَادَةِ بِصَرِيحِ لَفظِ الآيَة، وَدَالَّةٌ علىٰ أَنَّهُم مَأمُورُونَ بها بِلَازِمِ لَفظِهَا، فَإِذَا كَانُوا مَخلُوقِيْنَ للعِبَادَةِ لَزِمَ أَنْ يُؤمَرُوا بها وَإِلَّا كانَ خَلقُهُم عَبَثًا وَلَمْ تَتَحَقَّق الحِكمَةُ الَّتي خُلِقُوا لِأَجلِهَا.

وَكَونُ النَّاسِ مَخلُوقِيْنَ للعِبَادَةِ مَأمُورِيْنَ بها أَمرٌ مُجمَعٌ عليهِ بَينَ أَهلِ الإِسلَام.

❖❖❖

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ:

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ خَلَقَكَ لِعِبَادَتِهِ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ العِبَادَةَ لَا تُسَمَّىٰ عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ، كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ لا تُسَمَّىٰ صَلَاةً إِلَّا مَعَ الطَّهَارَةِ، فَإِذَا دَخَلَ الشِّرْكُ فِي العِبَادَةِ فَسَدَتْ، كَالحَدَثِ إِذَا دَخَلَ فِي الطَّهَارَةِ.

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الشِّرْكَ إِذَا خَالَطَ العِبَادَةَ أَفْسَدَهَا وَأَحْبَطَ العَمَلَ، وَصَارَ صَاحِبُهُ مِنَ الخَالِدِينَ فِي النَّارِ، عَرَفْتَ أَنَّ أَهَمَّ مَا عَلَيْكَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ؛ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُخَلِّصَكَ مِنْ هَذِهِ الشَّبَكَةِ، وَهِيَ الشِّرْكُ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ وَذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ أَرْبَعِ قَوَاعِدَ ذَكَرَهَا اللهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ.

لَمَّا قَرَّرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ حِكمَةَ خَلقِنَا هِيَ عِبَادَةُ اللهِ - **وَهُوَ أَمرٌ اتِّفَاقِيٌّ بينَ أَهلِ القِبلَةِ** - بَيَّنَ أَنَّ عِبَادَتَهُ لَا تُسَمَّىٰ عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَعبُدُ اللهَ وَلَمْ يَكُنْ مُوَحِّدًا بِهِ فَإِنَّهُ كَاذِبٌ فِي دَعوَاه، فَإِنَّمَا تَصدُقُ دَعوَىٰ عِبَادَةِ اللهِ مَعَ التَّوحِيد، فَمَنْ وَحَّدَ اللهَ عَبَدَهُ، وَمَنْ أَشرَكَ بِاللهِ غَيرَهُ لَمْ يَكُنْ عَابِدًا لَهُ علىٰ الحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ العِبَادَةَ حَقُّ اللهِ الَّذِي لَا يَقبَلُ الشِّركَ، فَإِذَا دَاخَلَتْهُ الشِّركَ خَرَجَ مِنْ حَقِيقَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِعلُ العَبدِ عِبادَةً لله.

وَالعِبَادَةُ شَرعًا تُطلَقُ علىٰ مَعنيَيْنِ:

- **أَحَدُهُمَا**: عامٌّ؛ وَهُوَ امْتِثَالُ خِطَابِ الشَّرْعِ المُقْتَرِنُ بِالحُبِّ والخُضُوع.

- **والثَّانِي**: خَاصٌّ؛ وَهُوَ التَّوحِيد.

وَعُبِّرَ بـ(**الخُضُوعِ**) فِي بَيَانِ المَعنَىٰ العَامِّ للعِبَادَةِ دُونَ (**الذُّلِّ**) لِأَمرَيْنِ:

✦ **أَحَدُهُمَا**: مُوَافَقَةُ الخِطَابِ الشَّرعِيِّ؛ لِأَنَّ الخُضُوعَ مِمَّا يُعبَدُ بِهِ الله، بِخِلَافِ الذُّلِّ، فَإِنَّ الذُّلَّ يَكُونُ كَوْنِيًّا قَدَرِيًّا فَقَط، أَمَّا الخُضُوعُ فَإِنَّهُ يَكُونُ شَرعِيًّا دِينِيًّا وَكَوْنِيًّا قَدَرِيًّا، فَيُتَقَرَّبُ إِلَىٰ اللهِ بِالخُضُوعِ، وَلَا يُتَقَرَّبُ إِلَىٰ اللهِ بِالذُّلِّ، وَلَا يَكُونُ عِبَادَةً لَهُ. وَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا قَضَىٰ اللهُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَولِهِ**»؛ أَيّ: خُضُوعًا لِقَولِهِ، وَخُضُوعُ المَلَائِكَةِ مِنْ عِبَادَتِهِم. وَرَوَىٰ البَيهَقِيُّ فِي «**السُّنَنِ الكُبرَىٰ**» بِإِسنَادٍ صَحِيحٍ فِي قُنُوتِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُول: «**وَنُؤمِنُ بِكَ وَنَخْضَعُ لَكَ**»، وَلَمْ يَكُونُوا يَذكُرُونَ الذُّلَّ عِبَادَةً يُتَقَرَّبُ بِها إِلَىٰ اللهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فَإِذَا أَرَدتَ أَنْ تَتَتَبَّعَ عَلَامَاتِ العِبَادَةِ: كَالأَمرِ بها، أَوْ مَحَبَّةِ فَاعِلِهَا، أَوْ مَدْحِهِ، أَو ذِكرِ ثَوَابِهِ، أَو ذِكرِ العُقُوبَةِ علىٰ تَركِهَا، أَو غَيرِ ذَلِكَ، لَا تَجِدُ شَيئًا أَبَدًا في القُرآنِ ولَا السُّنَّة يَتَعَلَّقُ بِالذُّلِّ، وَإِنَّمَا هُوَ في هَذَا المَوقِعِ مُعَلَّقٌ في الشَّرعِ بالخُضُوعِ.

✦ **والآخَرُ**: أَنَّ الذُّلَّ يَنْطَوِي علىٰ الإِجبَارِ والقَهْرِ، وفي ذلِكَ مَحذُورَان:

- **الأَوَّل**: أَنَّ قَلْبَ الذَّلِيلِ فَارِغٌ مِنَ الإِقبَالِ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةُ العِبَادَةِ؛ فَإِنَّ المُتَعَبِّدَ للهِ حَقًّا هُوَ الَّذِي يُقبِلُ عليه مَحَبَّةً وَخُضُوعًا، وَرَغْبَةً وَرَهْبَةً، وَرَجَاءً وَحُبًّا، وَأَمَّا الذَّلِيلُ المَقهُورُ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَارِغَ القَلْبِ لَيسِ في قَلبِهِ إِقبَالٌ علىٰ مَنْ قَهَرَهُ وَأَذَلَّهُ.

- **والثَّاني**: أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ نَقصًا لَا يُنَاسِبُ مَقَامَ العِبَادَةِ المُورِثَةِ كَمَالَ الحَال، ومِنهُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الشُّورىٰ:٤٥]، وَقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [القَلَم:٤٣]، فَالذُّلُّ إِذَا ذُكِرَ إِنَّمَا يَكُونُ خَبَرًا عَنْ نَقصٍ، وَلَيسَ في كِتَابِ اللهِ وَلَا في سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ حَرْفٌ واحِدٌ يُخَالِفُ هذا الأَصل المُضطَّرِدَ في الشَّرعِ مِمَّا تَعرِفُهُ العَرَبُ في كَلَامِهَا، وَمَا يُتَوَهَّمُ مِنَ الأَدِلَّةِ عِندَ المُتَوَهِّمِينَ لَيسَ علىٰ الوَجهِ الَّذِي ظَنُّوهُ، كَقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسرَاء:٢٤]، فَإِنَّ ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ لَيسَ هُوَ الذُّلّ، والعَرَبُ تَجْعَلُ للكَلِمَةِ مَقَامًا في الإِفرَادِ وَمَقَامًا في التَّركِيبِ، وَالَّذِينَ لَا يَفْقَهُونَ هَذَا الأَصل ويُرِيدُونَ أَنْ يَحمِلُوا كَلَامَ العَرَبِ علىٰ شَيءٍ وَاحِدٍ؛ يَضرِبُونَ كَلَامَ اللهِ بَعضَهُ بِبَعضٍ وَكَلَامَ العَرَبِ بَعضَهُ بِبَعضٍ. فَأَنتَ تَعرِفُ أَنَّ قَولَ اللهِ ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [لُقمَان:٦]، أَنَّ المُرَادَ بلَهوِ الحديثِ هُوَ الغِنَاء - صَحَّ هَذَا عَنِ ابنِ مَسعُودٍ عِندَ ابنِ جَرِيرٍ وَغَيرِهِ - وَلَا مُخَالِفَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ. فَإِذَا جَاءَ أَحَدٌ فَفَسَّرَ قَولَ اللهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الجُمعَة:١١]؛ أَنَّ اللَّهوَ هُوَ الغِنَاء كَانَ أَضَلَّ مِنْ حِمَارِ أَهلِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهوَ في الآيَةِ - **بِإِجمَاعِ أَهلِ المَعرِفَةِ بِالتَّفسِيرِ** - لَيسَ هُوَ الغِنَاء، وإِنَّمَا هُوَ مَا يُشغِلُهُم عَنِ المَأمُورِ بِهِ شَرعًا، وَقَدْ يَكُونُ مُبَاحًا لَهُم. والَّذِي لَا يَفهَمُ الفَرقَ بَينَ الإِفرَادِ والتَّركِيب يَطرُدُ هَذَا الأَمر فَيَجْعَلُ اللَّهوَ شَيئًا وَاحِدًا، والَّذِي يَعرِفُ مَوَاقِعَ العَرَبِ في كَلَامِهَا وَمَا فَسَّرَهُ بِهِ الصَّحابَة فَمَنْ بَعدَهُم يُدرِكُ أَنَّ لَهوَ الحَدِيثِ شَيءٌ، وَأَنَّ اللَّهوَ شَيءٌ آخَر، وَكَذَا يُدرِكُ أَنَّ الذُّلَّ شَيءٌ، وأَنَّ قَولَهُ تَعَالَىٰ: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ شَيءٌ آخَر. فَإِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ ثُمَّ أَفرَغَهُ مِنْ حَقِيقَةِ القَهرِ بِقَولِهِ: ﴿مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾؛ أَي أَنَّ مُوجِبَ ذَلِكَ التَّوَاضُعَ وَهَضْمَ النَّفسِ: هُوَ الرَّحمَةُ بِالوَالِدَين.

وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَىٰ في وَصفِ المُؤمِنِينَ: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة:٥٤]، [وَلَمْ يَقُل (**مَعَ المُؤمِنِينَ**)][1]، والفَرقُ بينَهَا أَنَّ ﴿عَلَى﴾ لِلاستِعْلَاء، فَهِيَ لَيسَت ذِلَّةُ ضَعْف، وَإِنَّمَا هِيَ ذِلَّةُ رَحمَة، فَهُوَ هَضْمٌ للنَّفْسِ مَعَ حِفْظِ حَقِّهَا، فَالمُوجِبُ لِخَفْضِ نَفْسِهِ هُوَ أَمرُ الشَّرعِ لَهُ بِأَنْ يَرعَىٰ حُقُوقَ إِخْوَانِهِ مِنَ المُؤمِنِين، فَالذُّلُّ في كَلَامِ اللهِ، وَكَلَامِ النَّبيِّ ﷺ، وَكَلَامِ العرب، إِذَا جَاءَ مُفرَدًا لَا يُرادُ بِهِ إِلَّا مَا كَانَ نَاتِجًا مِنَ القَهْرِ وَالصَّغَار، فَالعِبَادَةُ تَجمَعُ الحُبَّ وَالخُضُوع لَا الحُبَّ وَالذُّلّ، وَفي ذَلِكَ قُلْتُ:

وَعِبَادَةُ الرَّحمَنِ غَايَةُ حُبِّهِ وَخُضُوعُ قَاصِدِهِ هُمَا قُطْبَانِ

وَالقَاصِدُ: هُوَ المُتَوَجِّهُ إِلَيهِ في طَلَبِهِ.

ويُوجَدُ في كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ المُحَقِّقِينَ كَأَبِي العَبَّاسِ ابنِ تَيمِيَّة وَتِلمِيذَيْهِ أَبِي الفِدَاءِ ابنِ كَثِير وَأَبِي عَبدِ اللهِ ابنِ القَيِّم - رَحِمَهُمُ الله - التَّصرِيحُ بِأَنَّ العِبَادَةَ تَجمَعُ الحُبَّ والخُضُوع، وَمَا في كَلَامِ بَعضِ أَهلِ العَرَبِيَّةِ أَنَّ الخُضُوعَ هُوَ التَّذَلُّلُ فَهَذَا تَقرِيبٌ للمَعنَىٰ لَا يُرادُ بِهِ حَقِيقَتُهُ التَّامَّة؛ فَإِنَّ الفَرقَ بَينَ الخُضُوعِ والتَّذَلُّل مَعرُوفٌ في كَلَامِ أَهلِ اللُّغَة، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِي في كِتَابِ «**الفُرُوقِ اللُّغَوِيَّة**».

أَمَّا التَّوحِيدُ فَلَهُ مَعنَيَانِ شَرعًا:

✦ **أَحَدُهُما**: عَامٌّ؛ وَهُوَ: إِفْرَادُ اللهِ بِحَقِّهِ.

وَحَقُّ اللهِ نَوعَان:

- حَقٌّ في المَعرِفَةِ والإِثبَاتِ.

- وَحَقٌّ في الطَّلَبِ والإِرَادَةِ والقَصْد.

وَيَنْشَأُ مِنْ هَذَينِ الحَقَّينِ أَنَّ التَّوحِيدَ الوَاجِبَ للهِ علىٰ العَبدِ ثَلَاثَةُ أَنوَاع:

- تَوحِيدُ الرُّبُوبِيَّة.

- وَتَوحِيدُ الأُلُوهِيَّة.

- وَتَوحِيدُ الأَسمَاءِ والصِّفَات.

---

(١) تم إضافة هذا الكلام من شرح آخر للشيخ علىٰ القواعد الأربع ليستقيم المعنىٰ ويتضح للقارئ المقصود.

وَبِهِ يُعلَمُ أَنَّ القِسمَةَ الثُّنَائِيَّةَ للتَّوحِيدِ لَا تُخَالِفُ القِسمَةَ الثُّلَاثِيَّةَ لَهُ، وَأَنَّ القَولَ بِأَنَّ أَهلَ السُّنَّةِ لَهُم قَولَانِ فِي قِسمَةِ التَّوحِيدِ غَلَطٌ علىٰ أَهلِ السُّنَّة؛ بَلِ الصَّوَابُ أَنَّ أَهلَ السُّنَّةِ لَهُم مَورِدَانِ فِي قِسمَةِ التَّوحِيد:

- **أَحَدُهُمَا**: تَقسِيمُ التَّوحِيدِ بِاعتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِمَا يَجِبُ علىٰ العَبد.

- **والآخَر**: تَقسِيمُ التَّوحِيدِ بِاعتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِالوَاجِبِ للهِ ﷻ.

فَهُم تَارَةً يُقَسِّمُونَهُ والنَّظَرُ مُتَوَجِّهٌ إِلىٰ اللهِ ﷻ، وَتَارَةً يُقَسِّمُونَهُ والنَّظَرُ مُتَوَجِّهٌ إِلىٰ العَبد.

فَقِسمَتُهُ الثُّلَاثِيَّةُ: أَنَّهُ تَوحِيدُ رُبُوبِيَّةٍ، وَأُلُوهِيَّةٍ، وَأَسمَاءٌ وَصِفَات؛ قِسمَةٌ لَهُ بالنَّظَرِ إِلَىٰ تَعَلُّقِهِ بِاللهِ ﷻ.

وَالقِسمَةُ الثُّنَائِيَّة: حَقٌّ فِي المَعرِفَةِ والإِثبَاتِ، وَحَقٌّ فِي الإِرَادَةِ وَالطَّلَبِ وَالقَصدِ، بِاعتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِالعَبد.

✦ **والثَّاني**: خَاصٌّ؛ وَهُوَ إِفْرَادُ اللهِ بِالعِبَادَةِ.

- فَالتَّوحِيدُ يَجِيءُ تَارَةً علىٰ مَعنًىٰ عَامّ: **وَهُوَ إِفرَادُ اللهِ بِحَقِّهِ**.

- وَيَجِيءُ تَارَةً أُخرَىٰ علىٰ مَعنًىٰ خَاصّ: **وَهُوَ إِفْرَادُ اللهِ بِالعِبَادَةِ**.

والمَعهُودُ شَرعًا هُوَ المَعنَىٰ الخَاصّ، وَقَدْ ذَكَرَ البَغَوِيُّ فِي تَفسِيرِهِ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: «**كُلُّ مَا جَاءَ فِي القُرآنِ مِنَ الأمرِ بالعِبادَةِ فَهُوَ التَّوحِيد**»، عَلَّقَهُ عَنهُ وَلَمْ أَجِدْهُ مَوصُولًا، وَهُوَ ظَاهِرُ المَروِيِّ مِنْ كَلَامِهِ فِي تَفسِيرِ الآيَاتِ الَّتِي فِيهَا الأَمرُ بالعِبَادَةِ؛ أَنَّهُ فَسَّرَهُ بِتَوحِيدِ اللهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وَالعِبَادَةُ وَالتَّوحِيدُ أَصلَانِ عَظِيمَانِ تَتَحَقَّقُ صِلَتُهُمَا اتِّفَاقًا وافْتِرَاقًا بِحَسَبِ المَعنَىٰ المَنظُورِ إِلَيهِ، فَلَهُمَا حَالَانِ:

- **الحَالُ الأُوْلَىٰ**: اتِّفَاقُهُمَا إِذَا نُظِرَ إِلَىٰ إِرَادَةِ التَّقَرُّبِ؛ أَي: قَصْدُ القَلبِ إِلَىٰ العَمَلِ تَقَرُّبًا إِلَىٰ اللهِ، فَيَكونَانِ حِينَئِذٍ مُتَّحِدَيْنِ فِي المُسَمَّىٰ، فَكُلُّ عِبادَةٍ يُتَقَرَّبُ بِها إِلَىٰ اللهِ هِيَ تَوحِيدٌ لَهُ، وَهَذَا مَعنَىٰ قَول المُصَنِّف: (**فَاعْلَمْ أَنَّ العِبَادَةَ لَا تُسَمَّىٰ عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ**)، و (**أل**) فِي (**العِبَادَةِ**) عَهدِيَّةٌ يُرَادُ بِها مَا أُمِرَ بِهِ شَرعًا، فالعِبَادَةُ وَالتَّوحِيدُ يَتَّفِقَانِ إِذَا كَانَ المَعنَىٰ المَنْظُورُ إِلَيهِ هُوَ إِرادَةُ التَّقَرُّب.

- **وَالحَالُ الثَّانِيَة**: افْتِرَاقُهُمَا إِذَا كَانَ المَعنَىٰ المَنظورُ إِلَيه الأَعمالُ المُتَقَرَّبُ بِها؛ أَيّ: آحَادُهَا وَأَفرَادُهَا، فَتكونُ العِبَادَةُ أَعَمّ؛ لِأَنَّ مَا يُتَعَبَّدُ بِهِ اللهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَنواعٌ مُتَعَدِّدَةٌ، مِنها: تَوحِيدُهُ ﷻ، فَهُوَ قُربَةٌ مِنَ القُرَبِ وَهُوَ مُختَصٌّ بِحَقِّ اللهِ ﷻ، كَالوَارِدِ فِي حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ المُخَرَّجِ فِي الصَّحِيحَينِ مِنْ حَدِيثِ حَنْظَلَةَ بنِ أَبِي سُفيانَ عَنْ عِكرِمَةَ بنِ خَالِد عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**بُنِيَ الإِسلَامُ علىٰ خَمسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ...**» الحديث، فَجَعَلَ التَّوحِيدَ قُربَةً مِنَ القُرَبِ المَأمورِ بِها شَرعًا. وفي الصَّحيحينِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَعْبَد نَافِذ مَولَىٰ ابنِ عَبَّاس عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي قِصَّةِ

بَعْثِ مُعَاذٍ إِلَىٰ اليَمَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُم إِلِيهِ أَنْ يَعْبُدُوا اللهَ**»، وَفِي لَفظٍ: «**أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ**» ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ بَعدَ ذَلكَ الصَّلاةَ والزَّكاةَ، فَجَعَلَ التَّوحِيدَ فَردًا مِنْ أَفرَادِ القُربِ المُتَقَرَّبِ بها إِلَىٰ اللهِ ﷻ، فَإِذَا نُظِرَ إِلَىٰ أَفرادِ المُتَقَرَّبِ بِهِ إِلَىٰ اللهِ ﷻ فَالعِبَادَةُ أَعَمُّ، وَهَذِهِ هِيَ الصِّلَةُ بينَ العِبَادَةِ وَالتَّوحِيدِ اتِّفَاقًا وافْتِرَاقًا، فَيَتَّفِقَانِ فِي حَالٍ ويَفْتَرِقَانِ فِي حَالٍ أُخرَىٰ، ومُوجِبُ الاتِّفَاقِ والافتِرَاقِ المَعنَىٰ المَنظورُ إليهِ.

ثُمَّ نَبَّهَ المُصَنِّفُ إِلَىٰ مُفْسِدِ العِبَادَةِ الأَعظَمِ: وَهُوَ الشِّرك.

* **وَالشِّركُ شَرعًا يُطلَقُ علىٰ مَعنَيَيْنِ:**

- **أَحَدُهُمَا**: عَامٌّ؛ **وَهُوَ جَعْلُ شَيءٍ مِنْ حَقِّ اللهِ لِغَيرِهِ.**

- **والآخَرُ**: خَاصٌّ؛ **وَهُوَ جَعْلُ شَيءٍ مِنَ العِبَادَةِ لِغَيرِ اللهِ.**

وَالمَعنَىٰ الخَاصُّ هُوَ المَعهودُ شَرعًا، فالأَصلُ - إِذَا ذُكِرَ الشِّركُ فِي خِطابِ الشَّرعِ - إِرَادَةُ شِركِ العِبادَة.

* وعُدِلَ فِي حَدِّ الشِّركِ عَنِ (**الصَّرْفِ**) إِلَىٰ (**الجَعْلِ**) لِأَمرَيْنِ:

- **الأَوَّلُ**: مُوَافَقَةُ الخِطَابِ الشَّرعِيِّ؛ فَإِنَّ المُعَبَّرَ بِهِ فِي خِطَابِ الشَّرْعِ عِندَ ذِكرِ الشِّركِ هُوَ (**الجَعْل**)، ومِنه قَولُهُ تعالىٰ: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرة:٢٢]، وفِي الصَّحيحينِ مِنْ حَديثِ ابنِ مَسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَمَّا سُئِلَ أَيُّ الذَّنبِ أَعظَم؟ قَالَ: «**أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**»، وَمَا أَخبَرَ بِهِ خِطَابُ الشَّرعِ فَهُوَ مُقَدَّمٌ علىٰ غَيرِه، هَذِهِ قَاعِدَةٌ عَظيمَةٌ ذَكَرَهَا الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي آخِرِ «**المُوَافَقَات**» وابنُ القَيِّم فِي «**إِعلَامِ المُوَقِّعِين**»، وَمَنْ سَلَكَهَا فِي العِلمِ والإِيمَانِ والعَمَلِ نَجَا وَأَنْجَىٰ، وَمَنْ عَبَّرَ بِأَلفَاظٍ مُخترَعَةٍ يَخترِعُها النَّاس رُبَّمَا جَرَّهُ ذَلِكَ إِلَىٰ الوَهَمِ والإِيهَامِ، وَلَاسِيَّمَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللهِ أَوْ حَق رَسولِهِ ﷺ، فَيَقَعُ النَّاسُ فِي الضَّلَالِ، فالمُنجِي أَنْ تَقتَفِيَ خِطَابَ الشَّرعِ وَتُقَدِّمَهُ علىٰ غَيرِهِ مِنْ أَنواعِ الخِطَابِ، كَهَذِهِ المَسأَلَةِ؛ فَإِنَّ الشَّرعَ عَبَّرَ عَنِ الشِّركِ بِأَلفَاظٍ مُتَعَدِّدَة، مِنهَا لَفظُ (**الجَعْل**)- وَهُوَ المُقَدَّمُ فِي بيانِ حَدِّهِ - وَإِلَّا فَقَدْ ذَكَرَ الاتِّخَاذ وَغَيرَهُ، لَكِنْ كُلُّ لَفظٍ لَهُ فِي الشَّرعِ مَورِدٌ ومُتَعَلَّق، لَكِنْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِبَيانِ حَقِيقَةِ الشِّرك فَإِنَّ فِي خَبَرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَديثِ ابنِ مَسعُودٍ - وَهُوَ صَرِيحٌ - قَالَ: «**أَنْ تَجعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**»، فَجَعَلَ حَقِيقَةَ الشِّركِ جَعْلُ نِدٍّ للهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ

- **والآخَر**: أَنَّ **الجَعْلَ** يَتَضَمَّنُ تَأَلُّهَ القَلبِ وَإِقبَالَهُ بِخِلَافِ **الصَّرف**؛ فَإِنَّهُ مَوضُوعٌ فِي لِسانِ العَرَبِ لِتَحوِيلِ الشَّيءِ عَنْ وَجهِهِ دُونَ نَظَرٍ إِلَىٰ المُحَوَّلِ إِلَيهِ، فيُنظَرُ فيهِ إِلَىٰ تَغيِيرِ جِهَةِ الصَّرفِ دُونَ مُلاحَظَةِ مَوْرِدِ المَصروفِ، وَمِنهُ المَشهور عِندَنَا الآن، يقولونَ: (**تَصْرِيفُ المِياهِ**)، يعني المَقصودُ مِنْ تَصْرِيفِ المِيَاه تَفرِيقُهَا. وَلِذلك تَارَةً يَضَعونها تَنزِلُ علىٰ جَبَلٍ، وَتَارَةً تَنزِلُ علىٰ أَرضٍ فَسيحَةٍ، وَتَارَةً تَنزِلُ علىٰ كذا، وَتَارَةً

تَنزِلُ علىٰ كذا؛ لِأَنَّ المُرادَ الأَكبَر هُوَ تَحويلُ الشَّيءِ عَنْ وَجهِهِ بالصَّرفِ. أَمَّا **الجَعْل** فَيُرادُ بِهِ إِقبالُ المَرءِ علىٰ ما يُرادُ مِنهُ. وَمِنهُ - فيمَا يَتَعَلَّقُ بهذهِ المَسأَلَةِ -: أَنَّ حقيقَةَ **الجَعْل** أَنْ يَكونَ القلبُ مُقبِلًا علىٰ اللهِ سُبحانَهُ وَتَعَالَىٰ، وَلِذلِكَ جَاءَ الأمرُ به في كثيرٍ مِنَ العِباداتِ وَلَمْ يَأتِ ذِكرُ **الصَّرْف**.

وَأَثَرُ الشِّركِ علىٰ العِبَادَةِ يَختَلِفُ باخْتِلَافِ قَدْرِهِ؛ فَإِنَّ مِنهُ أَكبَرُ ومِنهُ أَصغَر.

والمَقصودُ في كَلامِ المُصَنِّفِ هُوَ الشِّركُ الأَكبَر، فَقَولُهُ: (**فَإِذَا دَخَلَ الشِّركُ فِي العِبَادَةِ فَسَدَت**)؛ أَيّ: الشِّركُ الأَكبَر، لِقَولِهِ بَعدُ: (**فَإِذا عَرَفتَ أَنَّ الشِّركَ إِذَا خَالَطَ العِبَادَةَ أَفْسَدَهَا وَأَحْبَطَ العَمَلَ وَصَارَ صَاحِبُهُ مِنَ الخَالِدِيْنَ فِي النَّارِ**)، فَحُصولُ الخُلودُ في النَّارِ مُرَتَّبٌ في الشَّرعِ علىٰ الشِّركِ الأَكبَر دُونَ الأصغَر.

*** مَا الدَّليلُ علىٰ قِسمَةِ: الأَصغَرِ والأَكبَرِ؟**

فلَوْ جاءَ أحدٌ فَقَال: (**وَلِلأَسَف أَنَّنَا نَضَعُ أشياءَ لَا نَجِدها فِي القُرآنِ وَلَا فِي السُّنَّة، هُنَاكَ تَقسِيمٌ مَشهورٌ عِندَنَا لِلشِّركِ الأَكبَر والأَصغَر، بَينَما هَذِهِ الكُتُبُ السِّتَّةِ والقُرآنُ الكَرِيمُ لَا تَجِدُونَ فيها شَيئًا مِنْ ذَلِك**).

وَنَجِدُ كَثيرًا مِنَ المُنتَسِبِيْنَ لِلعِلمِ يُعلِنُونَ اكْتِشَافًا جَدِيدًا في أَنَّ قِسمَةَ الشِّركِ هي أُكذُوبَةٌ مِنْ أُكذوبَات المَدَارِس. هَذَا صَارَ حَالُنَا! صَارَ عِندَ النَّاسِ شَكٌّ في دِينِهِم الآن بِسَبَبِ تَعَدُّدِ أَنواعِ التَّلَقِّي وَعَدَمِ حِرصِ العَبدِ المُسلِمِ علىٰ مَعرِفَةِ طَرِيقِ التَّلَقِّي الصَّحِيح. صَارَ النَّاسُ الآنَ يَفتَحُونَ لِأَنفُسِهِم مَوَارِدَ الشَّر علىٰ قلوبِهِم، كَانَ الإِنسان يَتَحَرَّز ويخاف علىٰ نفسه، أَمَّا الآن فَتَجِد النَّاس يسارعون، قالَ رَجُلٌ مِنْ أَهلِ البِدَعِ لابنِ سِيرِين: (**اسْمَع مِنِّي كَلِمَة**)، قَالَ: (**وَلَا نِصْف كَلِمَة**) خَوفًا علىٰ نَفسِهِ. ولذلِكَ قَالَ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ: (**وَكَانُوا يَحْذَرُونَ سَمَاعَ البِدَعِ لِأَنَّ القُلوبَ ضَعيفة والشُّبَهَ خَطَّافَة**)، القَلبُ ضَعيفٌ، لا تَخدَع نَفسَكَ فَتَقول: (**أَنَا قَلبِي قَوِيّ**)، لِأَنَّ هَذَا أَوَّل بابِ الاغْتِرَار، تَغتَرُّ بِدِينِكَ وَبِصَلَاحِكَ وَتَقُول: (**أَنَا ضَامِن نَفسِي**)، ثُمَّ فَجأَة تَجِدُهُ يَركُض وَرَاءَ المَقَالَاتِ العَاطِلَة والبَاطِلَة؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ عَلىٰ الحَقِيقَةِ وَلَو كَانَ خِرِّيج شَرِيعَةٍ، وَلَو كَانَ أُستَاذٌ في الشَّرِيعة، لِأَنَّ العلمَ ليس بالشَّهَادات، العِلم بِحقيقة في القَلب، هذا هو العلم؛ أَنَّ الإِنسانَ إِذَا عَرَفَ الحَقَّ لَمْ يَعدِل بِهِ شَيئًا. قَالَ أَبُو سُلَيمَانَ الدَّارَانِي: (**لَو شَكَّ النَّاسُ كُلُّهُم فِي الطَّرِيقِ مَا شَكَكْتُ فيهِ وَحْدِي**)، هذا اليقين، وَهَذَا اليَقينُ لَا يُنالُ إِلَّا بِالعِلمِ وَدَوام الاتِّصال بالعِلم. العِلمُ لَيسَ يَومًا وَلَا يَومَيْن، وَحَتَّىٰ إِذَا حَصَّلتَهُ تَحتاجُ إِلىٰ تكرَارِهِ في التَّعليم، والإِرشادِ، والهِدَاية؛ فَتَثْبُت فِيهِ، أَمَّا الإِنسان الَّذِي يَأخُذُ العِلمَ فَقَط كمُقَرَّرَاتٍ دِرَاسِيَّةٍ أَو دِينِ الآباءِ والأَجدَادِ فَعِنْدَ أَوَّلِ إِعصارٍ مِنَ الفِتَن يُجْتَالُ، وَيَتَغَيَّر، وَيَتَحَوَّل، وَيَتَشَكَّك في دِينِهِ، كَهَذِهِ المَسأَلَة. الآن صِرنَا نَسمَع في بِلَادِنَا أُناسٍ يَتَكَلَّمونَ في مَسائِلِ التَّوحيد والشِّركِ بِمَا كَانَ الإِنسانُ يَظُنُّ أَنَّهُ يَمُوتُ لَا يَسمَعُ أَحَدًا مِن هَذِهِ البِلَاد يَتَكَلَّمُ بِها! وَمِمَّا يُؤسَفُ عليه أَنْ

يَكونَ مُرَوَّجًا مَقْبُولًا، وَلَمَّا كَانَ دِينُ آباءِنَا صَحِيحًا مَا كَانُوا يَقبَلُونَ مِثلَ هذا وَلَا يَرضَونَ بِسَمَاعِهِ؛ لِأَنَّهُم يَعرِفونَ أَنَّ مَا هُم عليهِ حَقّ.

* **وَمِنْ لَطَائِفِ الأَخبارِ**: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصحَابِ الشَّيخِ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الوَهَّابِ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ انتَهَىٰ بِهِ السَّيرُ فِي دَعْوَتِهِ إلىٰ بِلادِ اليَمَنِ، فَنَاظَرَهُ بَعضُ عُلماءِ اليَمَن، وَقَالَ لَهُ فِي المُنَاظَرَةِ: (**إِنَّكُم قَومٌ مُقَلِّدُون وَإِنَّمَا تَتْبَعونَ هذا الرَّجُلَ الَّذِي ظَهَرَ فِيكُم**)، فَقَالَ لَهُ هذا الرَّجُل: (**إِنَّنَا لَا نَتْبَعُ هَذَا الرَّجُلَ لِأَجْلِ شَخْصِهِ وَإِنَّمَا لِأَجْلِ مَا عَرَفْنَا مِنَ الحَقِّ مِمَّا ذَكَرَهُ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة، وَلَو أَنَّهُ قَامَ الآنَ مِنْ قَبرِهِ وَقَالَ لَنَا: «إِنَّ الَّذِي دَعَوتُكُم إِلَيهِ بَاطِل»، مَا قَبِلنَا قَولَه**)، هَذا عَرَفَ الحَق. عَرَفْتَ أَنَّ الحَقَّ جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة، وَهَذا الرَّجُلُ كَانَ مُرشِدًا وَمُوصِلًا لي إليهِ، فَلَو قُدِّرَ أَنَّه حَارَ، أَوْ تَغَيَّرَ، أَوْ تَلَوَّنَ - وَلَو بَعدَ مَوتِهِ -، فَلَو قُدِّرَ بَعثُهُ بَعدَهُ؛ فَإِنَّ الَّذِي عَرَفَ اليقين لَا يَرضَىٰ التَحَوُّلَ عَنهُ. فَيَجِب أَنْ يَجْعَل الإِنسان دِينَهُ علىٰ يَقِيْنٍ، فَالَّذِي يَجْعَل دِينَهُ علىٰ يَقِيْن يكونُ فِي ثَباتٍ، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَجْعَلُ دِينَهُ علىٰ يَقِينٍ فَإِنَّهُ يَتَحَيَّرُ وَيَتَلَوَّن.

وَهَذِهِ المَسأَلَة - كما سَبَق - ذَكَرتُ لَكُم مَا رَوَاهُ الحَاكِم بِإِسنادٍ حَسَنٍ عَنْ شَدَّادِ بنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «**كُنَّا نَعُدُّ الرِّيَاءَ علىٰ عَهْدِ رَسولِ اللهِ ﷺ مِنَ الشِّركِ الأَصْغَر**»، فَهُوَ تَعبيرٌ قَديمٌ مِنْ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيُوجَدُ فِي عِدَّةِ أَحادِيثَ وَآثَار ذِكْرُ الشِّركِ الأَصْغَر الَّذي يُقَابِلُهُ الشِّركُ الأَكبَر، فَلَا بُدَّ أَنْ تَعرِفَ أَنَّ الدِّينَ الَّذي وَفَّقَكَ اللهُ إليهِ هُوَ دِينٌ مَبنِيٌّ علىٰ أُصولٍ صَحيحَةٍ فَتَجعَلُهُ أَصْلًا، وَإِذا وَرَدَ كَلَامٌ مُشتَبِه فَلَا تَأْبَه بِهِ وَلَا تَتَحَوَّل إليهِ.

وَهَذِهِ القِسمَةُ للشِّرك تُفصِحُ عَنْ أَنَّ الشِّركَ بِاعتبارِ قَدْرِهِ يَنقَسِمُ إلىٰ قِسمَين:

- **أَحدُهُما**: الشِّركُ الأَكبَر. **وَحَدُّهُ**: جَعْلُ شَيءٍ مِنْ حَقِّ اللهِ لِغَيرِهِ يَزولُ بِهِ **أَصلُ** الإِيمان.

- **والآخَر**: الشِّركُ الأَصغَر. **وحَدُّهُ**: جَعْلُ شَيءٍ مِنْ حَقِّ اللهِ لِغَيرِهِ يَزولُ بِهِ **كَمالُ** الإِيمان.

فَإِذَا قَارَفَ العَبدُ شيئًا مِنَ الشِّركِ الأَكبَر خَرَجَ مِنَ الإِيمانِ لِزَوَالِ أَصْلِهِ، أَمَّا إِذَا قَارَفَ شَيئًا مِنَ الشِّركِ الأَصغَر فَإِنَّهُ يَزولُ عَنهُ اسمُ كَمالِ الإِيمانِ، لَكِنَّهُ لَا يَخرُجُ مِنَ الإِيمانِ. فَالفَرقُ بَينَهُمَا يَرجِعُ إلىٰ مُتَعَلَّقِ الحَقّ، فَإِذَا كَانَ مُتَعَلَّقُ الحَقِّ يُزِيلُ مِنَ الإِيمانِ أَصلَهُ فَهُوَ شِركٌ أَكبَر، وَإِذَا كَانَ يُزِيلُ مِنهُ كَمَالَهُ فَهُوَ شِركٌ أَصغَر. والمُفْصِحُ عَنْ زَوَالِ هَذَا أَوْ ذَاكَ هُوَ الأَدِلَّةُ الشَّرعِيَّة، **فَمَثَلًا**: حَديثُ ابنِ عُمَرَ عِندَ التِّرمِذِيِّ وغَيرِه «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ**»، الإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ علىٰ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ ﷻ فَهُوَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الإِسلام؛ فَعُلِمَ بِهذا الإِجماع أَنَّ الحَلِفَ بِغَيرِ اللهِ ﷻ شِركٌ أَصغَرُ لَا أَكبَر.

وَنَجَاسَةُ الشِّركِ مَحَلُّهَا القَلْب، وَكَمَا يُؤمَرُ العَبدُ بِدَفْعِ النَّجَاسَةِ الظَّاهِرَةِ عَنهُ عِندَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ فِي بَدَنِهِ، وَثَوْبِهِ، والبُقْعَةِ الَّتِي يُصَلِّي عليها؛ فَإِنَّهُ مَأمُورٌ بِتَطهِيرِ أَعمَالِهِ كُلِّهَا مِنَ الشِّركِ بِنَفْيِهِ عَنْ عَمَلِهِ وَإِفْرَاغِ قَلْبِهِ مِنهُ. وَسُوءُ أَثَرِهِ وَوَخِيْمُ عَاقِبَتِهِ يُوجِبُ الخَوفَ مِنهُ؛ فَإِنَّهُ يُحْبِطُ عَمَلَ المَرءِ وَيَجْعَلُهُ مِنَ الخَالِدِينَ فِي النَّار، فَمَنْ نَجَا مِنهُ نَجَا، وَمَنْ عَلَقَ قَلبُهُ بِشَبَكَتِهِ فَقَدْ هَلَك، وَهَذَا مَعنَىٰ قَولِ المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (**لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُخَلِّصَكَ مِنْ هَذِهِ الشَّبَكَة**) يَعنِي: مِنْ شَبَكَةِ الشِّرك.

والآيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا المُصَنِّفُ فِي التَّحذِيرِ مِنَ الشِّركِ، وَهِيَ قَولُهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النِّسَاء:٤٨]، عَامَّة فِي الشِّركِ كُلِّهِ فِي أَصَحِّ قَوْلَي أَهلِ العِلم، فَلَا يَغْفِرُ اللهُ الشِّركَ صَغِيرَهُ وَلَا كَبِيرَه؛ لِأَنّ المَصْدَرَ المُؤَوَّل المَسْبُوكَ مِنَ (**الفِعْلِ المُضَارِعِ**) و(**أَنْ**) تَقْدِيرُهُ **شِرْكًا**، فَيكونُ نَكِرَةً فِي سِيَاقِ نَفيٍ، فَالكَلَامُ المُقَدَّر: (**إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ شِرْكًا بِه**)، والنَّكِرَاتُ فِي سِيَاقِ النَّفي تُفِيدُ العُمُوم.

وَمِمَّا يُعِينُ العَبْدَ علىٰ مَعرِفَةِ الشِّركِ لِيَحْذَرَهُ مَعْرِفَةُ أَرْبَعِ قَوَاعِدَ ذَكَرَهَا اللهُ فِي كِتَابِهِ تُبَيِّنُ حَالَ المُشرِكِينَ الَّذينَ بُعِثَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا كَانَ يَدعوهُم إليه، وَتَتَّضِحُ بها حَقِيقَةُ الشِّركِ، وَيَتَمَيَّزُ دِينُ المُسلِمِيْنَ عَنْ دِينِ المُشرِكِين، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَها المُصَنِّفُ هُنَا. فَغَايَةُ هَذِهِ القَوَاعِدِ التَّفريقُ بَينَ دِينِ المُسلِمِينَ وَدِينِ المُشرِكِينَ، فَمَنْ وَعَاهَا أَمْكَنَهُ التَّفريقُ بينَ الدِّينَيْنِ، واسْتِمْدَادُهَا عِندَ المُصَنِّفِ مِنَ القُرآنِ الكَرِيم، واقْتَصَرَ علىٰ رَدِّهَا إليهِ للاتِّفَاقِ علىٰ قَبُولِهِ والاحْتِجَاجِ بِهِ عِندَ جَمِيعِ الفِرَقِ الإِسلَامِيَّة؛ فَإِنَّ المُصنِّفَ ذَكَرَ فِي كُلِّ قَاعِدَةٍ مَا يَدُلُّ عليها مِنَ الآياتِ القُرآنِيَّةِ لاتِّفَاقِ جَمِيعِ المُسلِمِيْنَ علىٰ الاحْتِجَاجِ بالقُرآنِ.

❖❖❖

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ:

القاعدة الأولى

أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الكُفَّارَ الَّذِيْنَ قَاتَلَهُم رَسُوْلُ اللهِ ﷺ مُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هُوَ الخَالِقُ المُدَبِّرُ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُدْخِلهُم فِي الإِسْلَامِ.

والدَّلِيْلُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾[يُونس:٣١].

مَقصُودُ هَذِهِ القَاعِدَة بيانُ شَيئَين:

- **أحدُهُما:** أَنَّ الكُفَّارَ الَّذينَ قَاتَلَهُم رَسولُ اللهِ ﷺ مُقِرُّونَ بِتَوحِيدِ الرُّبوبِيَّة؛ وَهُوَ: **إِفْرَادُ اللهِ فِي ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ**، وَأَشارَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ إلىٰ ذلك بقولِهِ: (**مُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هُوَ الخَالِقُ المُدَبِّرُ**)؛ لِأَنَّ الخَلْقَ والتَّدبير مِنْ أَعظَمِ أَفعالِ الرُّبوبِيَّة، فَنَبَّهَ بهذَينِ الفِعلَينِ إلىٰ إيمانِهِم بِرُبُوبِيَّةِ الله، واستَدَلَّ علىٰ ما ذَكَرَهُ بقولِهِ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يُونس:٣١] الآية، وَوَجْهُ دِلَالَتِهِ علىٰ المَقصود هي في إِقرارِهِم بِأَنَّ الرَّزْقَ، والمِلْكَ، والتَّدبيرَ، هُوَ للهِ سُبحانَهُ وَتَعالىٰ.
- **والآخَرُ:** أَنَّ إِقرَارَهُم بِتَوحِيدِ الرُّبوبِيَّةِ فَقَط لَمْ يُدخِلْهُم في الإِسلَامِ؛ لِأَنَّ النَّبيَّ ﷺ قاتَلَهُم، وَلَو كانوا بِإِقرارِهِم بالرُّبوبِيَّةِ مُسلِمين لَمَا قَاتَلَهُمُ النَّبيُّ ﷺ.

وَلَمْ يَذْكُرِ المُصَنِّف دَليلًا خَاصًّا علىٰ المَقصَدِ الثَّاني مِنْ مَقْصَدَي القَاعِدَة اكْتِفَاءً بِمَا سَيَذْكُرُهُ في القَاعِدَةِ الثَّالِثَةِ الَّتِي سَتَأتي.

❖❖❖

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ:

القاعدة الثانية

أَنَّهُم يَقُولُونَ: مَا دَعَوْنَاهُم وَتَوَجَّهنَا إِلَيْهِم إِلَّا لِطَلَبِ القُرْبَةِ وَالشَّفَاعَةِ.

فَدَلِيْلُ القُرْبَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِن ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِب كَفَّار﴾ [الزُّمَر:٣].

وَدَلِيْلُ الشَّفَاعَةِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يُونس:١٨].

وَالشَّفَاعَةُ شَفَاعَتَانِ: شَفَاعَةٌ مَنْفِيَّةٌ، وَشَفَاعَةٌ مُثْبَتَةٌ.

فَالشَّفَاعَةُ المَنْفِيَّةُ: مَا كَانَتْ تُطْلَبُ مِنْ غَيْرِ اللهِ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ.

وَالدَّلِيْلُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البَقَرَة:٢٥٤].

وَالشَّفَاعَةُ المُثْبَتَةُ هِيَ الَّتِي تُطْلَبُ مِنَ اللهِ، وَالشَّافِعُ مُكْرَمٌ بِالشَّفَاعَةِ، وَالمَشْفُوعُ لَهُ مَنْ رَضِيَ اللهُ قَوْلَهُ وَعَمَلَهُ بَعْدَ الإِذْنِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البَقَرَة:٢٥٥].

مَقصودُ هَذِهِ القَاعِدَة: بيانُ أَنَّ الحَامِلَ للمُشرِكِينَ علىٰ دَعوةِ غَيرِ اللهِ والتَّوَجُّهِ إليهِ شَيئَان:

- **أحدُهُما:** طَلَبُ القُرْبَة.

- **والآخَر:** طَلَبُ الشَّفَاعَة.

فَلَمْ يَكُنِ المُشركُونَ يَعْتَقِدونَ أَنَّ معبوداتِهِم تُدَبِّرُ الأَمرَ وَلَا تَستَقِلُّ بِمَا شَاءَت، وَلَكِنَّهُم كانوا يَتَوَجَّهونَ إليها لِتَحْصِيلِ هَذَينِ الأَمرَيْنِ المَذكورَيْنِ، وَقَدْ أَبْطَلَ اللهُ هَذَا وَهَذَا.

فَأَمَّا طَلَبُ القُرْبَةِ بِاتِّخَاذِ الأَولياءِ، فَقَدْ أَبْطَلَهُ اللهُ بِنَفْيِ وُجودِهِم كَمَا قالَ تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر:٣]، وَهِيَ الآيةُ الَّتِي ذَكَرَهَا المُصَنِّف، ثُمَّ قالَ في آخِرِهَا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِب كَفَّار﴾ [الزُّمَر:٣]، فَأَخْبَرَ عَنْ كَذِبِهِم في دَعوَىٰ وُجودِ الأَولياءِ للهِ سُبحانَهُ وتعالىٰ نَفْيًا لَهُم، كَمَا قالَ تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسرَاء:١١١].

والوَلِيُّ المَنْفِيُّ عَنِ اللهِ: **هُوَ الوَلِيُّ المُعِينُ الَّذِي يَتَصَرَّفُ مَعَهُ بِمَا يَنْفَعُهُ**؛ فَإِنَّ هذا المَعنَىٰ هُوَ الَّذِي كانَت تَعْتَقِدُهُ العَرَبُ الأُوْلَىٰ. فَوَلِيُّ اللهِ يُطْلَقُ علىٰ مَعنَيَينِ:

- **أحدُهُما**: الوَلِيُّ النَّاصِر، وَهَذَا مَنْفِيٌّ عنه.

- **والآخَر**: الوَلِيُّ المَنْصُور، وَهَذَا ثَابِتٌ، قَالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُم يَحْزَنُونَ﴾ [يُونُس:٦٢]؛ أَيّ: الأَولياءُ الَّذِينَ يَنْصُرُهُمُ اللهُ سُبحانَهُ وتعالىٰ.

وَأَمَّا الشَّفَاعَة فَأَبْطَلَهَا اللهُ ﷻ بِنَفْيِ مِلْكِ الشَّفَاعَةِ للشُّفَعاءِ وامْتِنَاعِ شَفَاعَتِهِم إِلَّا مِنْ بَعدِ إِذْنِهِ، قال اللهُ ﷻ: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزُّمَر:٤٤]، فَمِلْكُ الشَّفَاعَةِ كُلُّهُ للهِ ﷻ، وَقَالَ تعالىٰ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النَّجم:٢٦]، فَأَبْطَلَ تَقَدُّمَهُم بالشَّفَاعَةِ إِلَّا بَعدَ إِذنِ اللهِ ﷻ وَرِضَاهُ عَنِ الشَّافِعِ والمَشْفوعِ، فَأَبطَلَ اللهُ ﷻ هَذَينِ المَوْرِدَينِ اللَّذَينِ تَعَلَّقَ بِهِمَا المُشرِكُونَ بِطَرِيقَينِ:

- **فَأَمَّا طَلَبُ القُرْبَةِ**: فَأَبطَلَهُ اللهُ ﷻ بِنَفْيِ وُجودِ الأَولياء.

- **وَأَمَّا طَلَبُ الشَّفَاعَةِ**، فَأبطَلَهُ اللهُ ﷻ بِنَفْيِ مِلْكِ الشُّفَعَاءِ للشَّفَاعَةِ وامْتِنَاعِ شَفاعَةِ أَحَدِهِم إِلَّا بَعدَ إِذنِ اللهِ سُبحانَهُ وتعالىٰ.

وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي يَذْكُرُهَا المُتَكَلِّمونَ في أَبوابِ الاعْتِقَادِ يُرِيدُونَ بِها الشَّفاعَةَ عِندَ اللهِ، وَتَعريفُهَا هنا شَرعًا: **سُؤَالُ الشَّافِعِ اللهَ حُصُولَ نَفْعٍ للمَشْفوعِ لَه**. و(**النَّفعُ**) يَتَضَمَّنُ جَلْبَ خَيرٍ لَه أَو دَفعَ ضُرٍّ عنه.

وهي نوعان:

✦ **أحدُهُما**: شَفاعَةٌ مَنْفِيَّةٌ؛ وَهِيَ الَّتِي نَفَاهَا اللهُ ﷻ. وحَقِيقَتُهَا: **الشَّفاعَةُ الخَالِيَةُ مِنْ إِذْنِ اللهِ وَرِضَاهُ**.

وَهِيَ نَوعان:

✳ **أحدُهُما**: المَنْفِيَّةُ عَنِ الشَّافِعِ، **وَمِنها**: المَنْفِيَّةُ عَنِ الآلِهَةِ البَاطِلَةِ.

✳ **والآخَر**: المَنْفِيَّةُ عَنِ المَشْفُوعِ، **وَمِنهُ**: الشَّفاعَةُ للكَافِرِ.

فالشَّفاعَةُ المَنْفِيَّة تَارَةً تَتَعَلَّقُ بِنَفْيٍ يَرْجِعُ إِلىٰ الشَّافِعِ، وَتَارَةً يَرجِعُ إِلىٰ المَشْفوعِ لَهُ.

وَذَكَرَ المُصَنِّفُ قَولَهُ تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البَقَرَة:٢٥٤] الآية، دَليلاً علىٰ الشَّفَاعَةِ المَنْفِيَّةِ المُصَرَّحِ بها في قولِهِ: ﴿ولا شَفَٰعَةٌ﴾ [البَقَرَة:٢٥٤].

✦ **والثَّاني: شَفَاعَةٌ مُثْبَتَة**، وَهِيَ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللهُ ﷻ، وَحَقِيقَتُهَا: **الشَّفَاعَةُ المُقْتَرِنَةُ بِإِذْنِ اللهِ وَرِضَاه.**

وَهِيَ نَوعَان:

✳ **أحدُهُما**: المُثْبَتَةُ للشَّافِعِ، **وَمِنهَا**: شَفَاعَةُ نَبِيِّنَا ﷺ.

✳ **والآخَر**: المُثْبَتَةُ للمَشْفُوعِ لَهُ، **وَمِنهَا**: الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ هَذِهِ الأُمَّة.

وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ قولَهُ تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البَقَرَة:٢٥٥]، دَلِيلاً علىٰ الشَّفَاعَةِ المُثْبَتَةِ؛ لِأَنَّ اللهَ أَثْبَتَهَا بَعدَ حُصُولِ إِذْنِهِ سُبحانَهُ وتعالىٰ.

وَالفَرقُ بَينَ الشَّفَاعَةِ المَنْفِيَّةِ والمُثْبَتَةِ هُوَ المَذْكُورُ في قَولِ المُصَنِّفِ: (**مَا كَانَتْ تُطْلَبُ مِنْ غَيْرِ اللهِ فِيمَا لاَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا الله**)، وقولِهِ: (**وَالشَّفَاعَةُ المُثْبَتَةُ هِيَ الَّتِي تُطْلَبُ مِنَ الله**).

وَمَدَارُ النَّفْيِ والإِثْبَاتِ علىٰ أَمْرَين: إِذْنُ اللهِ وَرِضَاه، فَمَعَ النَّفي يَكونانِ مَانِعَيْن، هُمَا: عَدَمُ إِذْنِ اللهِ وَعَدَمِ رِضَاه، وَمَعَ الإِثْبَاتِ يكونانِ شَرْطَين، هُمَا: إِذْنُ اللهِ وَرِضَاه، فالشَّفَاعَةُ المَنفِيَّة لها مانِعَان، والشَّفَاعَةُ المُثْبَتَة لها شَرْطَان.

فالشَّفاعَةُ المَنْفِيَّة مَانِعَاهَا:	**والشَّفَاعَةُ المُثْبَتَة لها شَرْطَان:**
الأَوَّل: عَدَمُ إِذْنِ اللهِ ﷻ.	**الأَوَّل**: إِذْنُ اللهِ ﷻ.
والثَّاني: عَدَمُ رِضَا اللهِ ﷻ.	**والثَّاني**: رِضَا اللهِ ﷻ.

واقْتَصَرَ المُصَنِّفُ علىٰ دَليلِ الإِذنِ لِإِمْكانِ انْدِرَاجِ الرِّضَا فيه؛ لِأَنَّهُ سُبحانَهُ وتعالىٰ يَأْذَنُ إِذَا رَضِي. وذُكِرَا مَعًا في قولِ اللهِ سُبحانَهُ وتعالىٰ في آيةِ النَّجمِ المُتَقَدِّمَة: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النَّجم:٢٦]، وَحُذِفَ مُتَعَلَّقُ الرِّضَا لِيَعُمّ، فَيَنْدَرِجُ فيه الرِّضَا عَنِ الشَّافِعِ والرِّضَا عَنِ المَشْفُوعِ لَهُ.

وَالشَّافِعُ مُكْرَمٌ بِالشَّفَاعَةِ - كَمَا قَالَ المُصَنِّفُ -، فاللهُ مُتَفَضِّلٌ بها عليه، فَيُكْرِمَهُ اللهُ ﷻ بِأَنْ يَجْعَلَهُ شَفِيعًا، كَتَفَضُّلِهِ ﷻ علىٰ نَبِيِّنَا ﷺ بِأَنواعِ الشَّفَاعَاتِ، أَو تَفَضُّلِهِ علىٰ غَيرِهِ مِنَ الأَنبياءِ والصَّالِحِينَ والشُّهَدَاءِ والعُلَمَاءِ بالشَّفَاعَةِ.

❖❖❖

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ:

القاعدة الثالثة

أَنَّ النَّبيَّ ﷺ ظَهَرَ عَلَىٰ أُنَاسٍ مُتَفَرِّقِينَ فِي عِبَادَاتِهِم؛ مِنْهُمْ مَنْ يَعْبُدُ المَلَائِكَةَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الأَنبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الأَشْجَارَ وَالأَحْجَارَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ، وَقَاتَلَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمْ، وَالدَّلِيْلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وَدَلِيْلُ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُۚ لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فُصِّلَت:٣٧].

وَدَلِيْلُ المَلَائِكَةِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۧنَ أَرْبَابًاۗ﴾ [آل عِمرَان:٨٠].

وَدَلِيْلُ الأَنْبِيَاءِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المَائِدَة:١١٦].

وَدَلِيْلُ الصَّالِحِيْنَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ﴾ [الإسرَاء:٥٧].

وَدَلِيْلُ الأَشْجَارِ وَالأَحْجَارِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩-٢٠]، **وَحَدِيْثُ أَبي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبيِّ ﷺ إِلَىٰ حُنَينٍ، وَنَحنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعكُفُونَ عِنْدَهَا وَيَنُوطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُم، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُوْلَ اللهِ، اجعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاط...) الحديث.**

مَقصُودُ هَذِهِ القَاعِدَة: بَيانُ أَنَّ مَنَاطَ الكُفرِ - يَعنِي: مُتَعَلَّقَهُ - عِبَادَةُ غَيرِ اللهِ دُونَ نَظَرٍ إِلَىٰ مَنْزِلَةِ المَعبود، فَمَنْ يَعْبُدُ: النَّبيَّ، والوَلِيَّ، والمَلَك، كَمَنْ يَعْبُدُ: الشَّجَرَ، والحَجَرَ، وَأَجْرَامَ الفَلَك.

فالنَّبيُّ ﷺ ظَهَرَ علىٰ أُنَاسٍ مُتَفَرِّقِينَ فِي عِبَادَاتِهِم؛ أَيّ: مُتَفَرِّقِينَ فيها مِنْ جِهَةِ مَأْلُوهَاتِهِمُ الَّتِي يَعْبُدونَ، لا مِنْ جِهَةِ الأَفعالِ الَّتِي يَتَقَرَّبونَ بها، فَأُقِيمَ المَصْدَر - وهو: **عِبَادَة** - مُقَامَ اسمِ المَفْعُول للدَّلَالَةِ علىٰ ثُبُوتِ المَعنَىٰ واسْتِقرَارِهِ، فَيكونُ المَقْصُودُ المَعْبُودَاتُ لَا العِبَادَات، فَقَولُهُ: (**ظَهَرَ عَلَىٰ أُنَاسٍ مُتَفَرِّقِينَ فِي عِبَادَاتِهِم**) يعني: مَعْبُوداتِهِم، لَا أفرادَ العِبَادات: أَنَّ مِنهُم مَنْ يَعبُدُ بالذِّكر، ومِنهُم مَنْ يَعْبُدُ بالذَّبح، ومِنهُم

مَنْ يَعْبُدُ بالنَّذْر، وإنَّما أَرَادَ تَفَرُّقَهُم في أَنواعِ المَأْلوهَاتِ، وَجِيءَ بالمَصْدَرِ للدَّلَالَةِ على اسْتِقرَارِ ذلك وثُبُوتِهِ عِندَهُم، فَلَا يَخْتَصُّ التَّكفيرُ والقِتَالُ بِمَنْ عَبَدَ الأَصْنَام؛ بَل هُوَ جَزَاءُ كُلِّ مَنْ عَبَدَ غَيرَ اللهِ ﷻ، والدَّليلُ - كَمَا ذَكَرَ المُصَنِّف -: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال:٣٩]، فأَعْظَمُ الفِتْنَة عِبَادَةُ غيرِ الله، وَأَصْلُ الدِّينِ تَوحِيدُ الله.

وَذَكَرَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أَدِلَّةَ مَا قَرَّرَهُ مِنْ تَفَرُّقِ مَأْلوهَاتِهِم في قولِهِ: (**وَدَلِيْلُ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ**...) إلخ؛ فَإن المُراد: دَليلُ وُقوعِ عِبادَتِهَا، فقولُهُ: (**وَدَلِيْلُ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ**)؛ أَيّ: دَليلُ وُقوعِ عِبَادَةِ الشَّمسِ والقَمَر واتِّخَاذِهَا مَأْلُوهًا مَعْبُودًا مِنْ دُونِ الله. وَقولُهُ: (**وَدَلِيْلُ الصَّالِحِيْنَ**) يعني: وَدَليلُ وُقوعِ عِبَادَةِ الصَّالِحِين.

وَجَميعُ أَدِلَّةِ المُصَنِّف الَّتِي ذَكَرَهَا هِيَ مِنَ القُرآنِ الكَريم سِوَىٰ أَحَدِ دَلِيلَيْ عِبَادَتِهِمُ الأَشْجَارَ والأَحجَار، وَهُوَ حَديثُ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «**خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَىٰ حُنَينٍ...**» الحديث، رَواه التِّرمِذِيُّ وَإِسنادُهُ صَحيح، وتَقَدَّمَ مَعَنَا في كِتابِ (**التَّوحِيدِ**) في (**بَابُ: مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِمَا**).

❖❖❖

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ:

القاعدة الرابعة

أَنَّ مُشْرِكِي زَمَانِنَا أَغْلَظُ شِرْكًا مِنَ الأَوَّلِينَ؛ لأَنَّ الأَوَّلِينَ يُشْرِكُونَ فِي الرَّخَاءِ وَيُخْلِصُونَ فِي الشِّدَّةِ، وَمُشْرِكُو زَمَانِنَا شِرْكُهُم دَائِمًا فِي الرَّخَاءِ وَالشِّدَّةِ.

وَالدَّلِيْلُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُم يُشْرِكُونَ﴾ [العَنكَبوت:٦٥].

مَقْصودُ هذِهِ القَاعِدَةِ: بيانُ غِلَظِ شِرْكِ أَهلِ زَمانِهِ فَمَنْ بَعدَهُم مِنَ المُتَأَخِّرين. ومَجموعُ الأَدِلَّةِ الشَّرعِيَّةِ والوَقَائِعِ التَّاريخِيَّةِ يَدُلُّ علىٰ أَنَّ شِرْكَ المُتَأَخِّرِينَ أَشَدُّ مِنْ شِرْكِ الأَوَّلِينَ مِنْ وُجُوهٍ:

✤ **الوَجْهُ الأَوَّل:** أَنَّ الأَوَّلِينَ يُشرِكُونَ في الرَّخاءِ ويُخْلِصونَ في الشِّدَّة، أَمَّا المُتَأَخِّرونَ فَشِرْكُهُم في الرَّخاءِ والشِّدَّة، ذَكَرَ هَذَا الوَجْه المُصَنِّفُ هنا في «**القَواعِدِ الأَربَع**» وفي «**كَشْفِ الشُّبُهَات**»، وَجَعَلَ دَليلَهُ الآيةَ المَذكورَةَ مِنْ سُورَةِ العَنكبوت، فَرُكوبُ البَحْرِ في الفُلْكِ - وَهُوَ السَّفِينَة - حَالُ شِدَّةٍ يُخْلِصونَ فيها بِدُعاءِ اللهِ وَحْدَهُ، فَإِذَا صَاروا إلىٰ البَرِّ - وَهُوَ حَالُ رَخَاءٍ - أَشْرَكُوا باللهِ ﷻ.

✤ **الوَجْهُ الثَّاني:** أَنَّ الأَوَّلِينَ كانوا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ خَلْقًا مُقَرَّبِينَ مِنَ الأَنبياءِ، والمَلَائِكَةِ، والصَّالِحِين، أَوْ يَدْعُونَ أَشْجَارًا وَأَحْجَارًا لَيسَت عَاصِيَة، وَهَؤلَاءِ المُتَأَخِّرونَ يَدْعُونَ مَعَ اللهِ الفُسَّاقَ والفُجَّار، ذَكَرَ هَذَا الوَجْه المُصَنِّف في «**كَشْفِ الشُّبُهَات**».

* بَعضُ الإِخوان يَرُدُّ كَلام أَهلِ العِلمِ ولَا يَطْلُب أَنْ يَسْتَفْهِمَه، وَهَذَا مِنْ آثارِ التَّربِيَة الغَربِيَّة في البَحْث، يقولون: (**إِظْهَار شَخْصِيَّة البَاحِث**) هذا مِنْ سُمُومِ الغَرْب الَّتِي صَارَت في الكِتَابَاتِ الشَّرعِيَّة، فَيَأتي أحدُهُم إلىٰ كَلَامٍ مَا فَهِمَ وَجْهه فَمُبَاشَرَةً مَا يَبْحَث عَنْ أَحدٍ مِنْ أَهلِ العِلمِ لِيَبْحَث مَعَهُ، هَلْ الكَلَام هذا مُتَّجِه؟ عِندِي إِشكال فيه، هل يُمكِن تَوجِيهه؟ هَلْ يُمكِن حَمْلهُ علىٰ مَعنًىٰ صَحيح؟ لا، مُبَاشَرَةً يَرُدُّهُ. **فَمَثَلًا:** هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيخ مُحمَّد في «**كَشْفِ الشُّبُهَات**» اعْتَرَضَهُ بَعْضُهُم، فقالوا: (**إِنَّ هَؤلاءِ الَّذِينَ يَدْعُونَ الفُسَّاق والفُجَّار لَا يَدْعونَهُم وَهُم يَعْتَقِدُونَ فيهِم ذلك، وَإِنَّمَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُم أَولِيَاء، فَيكون كَلَام الشَّيخ مُحمَّد وغيرُهُ كَلَامًا غَيرَ صحيح؛ لِأَنَّ هؤلاءِ لَا يَدْعونَ فُسَّاقًا ولَا فُجَّارًا**). وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ المُتَكَلِّم لَا تَنْتَطِحُ فيه عَنْزَان، **وَإِنَّما المَقصود:** أَنَّ هؤلاءِ إِنْ عُدُّوا عِندَهُم أَولياء، فَإِنَّهُم عِنْدَ غَيرِهِم فُجَّارًا وَفُسَّاقًا، بِخِلَافِ الأَوَّلِينَ فَإِنَّهُم يَدْعُونَ مَنْ أَجْمَعَ الخَلْقُ علىٰ صَلَاحِهِم: كالنَّبِيِّ، أو الرَّجُلِ الصَّالِح المُجْمَع علىٰ

صَلَاحِهِ، أو المَلَك، فهذا كُلٌّ - الَّذِي يَدْعُوهُ والَّذِي لَا يَدْعُوهُ - يَعْتَقِدُ فيه الصَّلَاح، أَمَّا هَؤلَاءِ المُتَأَخِّرُونَ الَّذِينَ كَانوا في زَمَنِ الشَّيخِ كيُوسُف، وتَاج، وشَمْسَان وغَيرِهِم، فَهؤلَاءِ كانوا يُظهِرُونَ الفُجُور ويُشْهِرُونَ المُنكَرَات، وَكَان مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْتَقِدُ فِيهِم وَيَعُدُّهُم أَوْلِيَاء، فَهَذَا وَجْهُ كَلَامِ الشَّيخ مُحمَّد بن عبدِ الوَهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ، فالإنسان لَا يَعْجَل في إنكارِ شيءٍ دونَ بَيِّنة، وإنَّما يَرْجِع إلىٰ أَهلِ العِلمِ المَوثوق بهم فَيَعْرِضُ عليهِم، فإِنْ لَمْ يَحُلَّ إِشكَالَهُ وَاحِد فيَذْهَب إلىٰ ثَانٍ، وثَالِث، وَرَابِع، وخَامِس، وسَادِس؛ لِأَنَّ العِلمَ دِين، والمُجَازَفَة بِمُصَادَرَة كَلامِ المُتَقَدِّمِين مِنْ عَلَامَاتِ حُمْقِ الرَّجُل، إِذَا وَجَدْتَ الرَّجُل يُصَادِر كَلَامَ مَنْ سَلَف بِمُصَادَرَتِهِ وَتَزْيِيفِهِ دُونَ أَدِلَّةٍ بَيِّنَة فَهذا عَلَامَةُ حُمْقِهِ؛ لِأَنَّ العِلمَ شَيءٌ مَوْرُوثٌ عَنْ جَمٍّ غَفيرٍ مِمَّنْ تَقَدَّمَنا، فَليسَ مِيرَاثَ وَاحِدٍ ولَا اثْنَين، هو مِيراثُ جَمَاعَةٍ مِنَ العُلَمَاء، وَلَيسُوا عُلَمَاءَ فَقَط، فَكَثيرٌ مِنهُم شُهِرَ مَعَ عِلمِهِ بالصَّلَاح. وأَنتَ تَكتُبُ الرِّسَالَةَ الجَامِعِيَّة، وَتَنَامُ عَنْ صَلَاةِ الفَجْر، وتُوَاقِع أَشْياء مِنَ المُحَرَّمات تَعْرِفُهَا مِنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ مَا أَسْهَل - في جَرَّةِ قَلَم - أَنْ تَكْتُب: (**وَهَذا القَولُ لَا يَظْهَر لِي رُجْحَانُه، وَمَنْ ذَكَرَهُ مِنَ العُلَماءِ - وَإِنْ كانوا مَنْ كانوا - فَقَدْ غَلِطُوا في ذلك**). وَإِنْ كانوا مَنْ كانوا! وأَنْتَ مَنْ؟! أَنْتَ مَنْ؟! اتركونا مِنَ العِلمِ، اترُكونَا مِنَ الحِفظِ، والفَهمِ، والأَجهزَةِ هذه - العقل الخارجي: الكمبيوتر-، نُرِيدُ البَاطِن: دِينك، وصَلَاحك، وإِخْلَاصك، وَخَوفكَ ورَجَاءكَ. إِذَا قَرَأتَ سِيرَة أَحمَد رَحِمَهُ اللَّهُ وأَنَّهُ يُصَلِّي ثَلَاثْمِائَة رَكعَة في اليوم، وأَنتَ [لا تكاد] تُصَلِّي الفَرائِض، ثُمَّ مَا أَسْهَل أَنْ تَتكَلَّم في بَحْثِكَ أَو في رِسَالَتِكَ عَنْ كَلَامٍ لَهُ أَو لِغَيرِهِ مِمَّنْ تَقَدَّمَهُ مِنْ أَهلِ العِلم، فيَنبَغِي أَنْ يَتَّقِيَ طَالِبُ العِلم رَبَّهُ عَزَّوَجَلَّ في مَنْ سَلَفَ مِنَ العُلماء، وَأَنْ يَنْظُرَ إليهِم بِعَيْنِ الإِجْلَال، وأَنْ يَتَلَمَّسَ مَخَارِجَ كَلَامِهِم ومَوَاقِعَه، فَإِذَا عَزُبَ شَيءٌ مِنهُ عَنْ فَهْمِهِ فَلْيَطْلُب مُرْشِدًا لَه، فَإِنْ لَمْ يَتَّضِح لَهُ وَجْهَهُ وَلَا وَجَدَ مَنْ يُرْشِدُهُ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُلَطِّفَ العِبَارَة في مُحَاكَمَةِ أَقوَالِهِم، وَأَمَّا تَزْيِيفُ أَقوالِهِم بِنَحْوِ البُطلَان، والخَطَأِ الظَّاهِر، وأَشبَاهِ هذه الكَلِمَات، فهذا مِنْ دَلَائِلِ رِقَّةِ الدِّينِ البَاطِن وَإِنْ كانَ الإِنسان في ظَاهِرِهِ مُتَدَيِّنًا، لَكِنْ صَاحِب الدِّينِ البَاطِن يَخافُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، لَمَّا قُرِأَ علىٰ ابنِ أَبي حَاتِم كِتابُ «**الجَرْحِ والتَّعدِيل**» في آخِرِ عُمُرِهِ في السَّنَةِ الَّتِي تُوُفِّيَ فيها بَكَىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بُكَاءً شَدِيدًا، وَقَال: (**لَعَلَّنَا نَتَكَلَّمُ في رِجَالٍ حَطُّوا رِحَالَهُم في الجَنَّة**)، مَع أَنَّ كَلَامَهُ حَقّ: ضَعيف، ثِقَة، صَدُوق، مَتروك، وَضَّاع، حَقّ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ، كَما قَالَ الإِمامُ أَحمَد رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (**إِذَا سَكَتَّ أَنتَ وأَنَا فَمَنْ يُبَيِّنُ للنَّاسِ الحَقّ؟**)، لَكِنَّهُ نَظَرَ بِعَيْنِ العَاقِل أَنَّهُ رُبَّمَا كان هذا الكَلَام في قَومٍ حَطُّوا رِحَالَهُم في الجَنَّة، فكيفَ إِذَا كانَ كَلَامُ المُتَكَلِّم في أُنَاسٍ قَدْ شُهِرُوا بالإِمامَةِ في الدِّين، وتَتَابَعَ علىٰ ذلك جَمّ غَفِير! تَجِدُ إنسانًا يَكتُب في كتاب يقول: (**وَلَمْ أَرَ مَنْ تَنَبَّهَ إلىٰ هذا قبلي**) يعني: وَاحِد - الله يتجاوَز عَنَّا وعنه، أفضىٰ إلىٰ ربِّه -

كَتَب كِتابًا: (**تصحيح أكبَر خَطَأ في التَّاريخ الإسلامِي: كِتابُ الأُمّ لَيسَ للشَّافِعِي**)، يعني: مِثل هذا الكتاب المُجَازَفَة بِمُصَادَرَة أَئِمَّة الشَّافِعِيَّة، كُلُّهُم يقولون: (**قال الشَّافِعِي في الأُمّ**)، هؤلاء يُعْتَبَرونَ أَوْلَاده لِأَنَّهُم عُلَماء مَذْهَبِه، فتَأتي أَنتَ بَعدَ أَربعَةَ عَشَرَ قَرنًا لِتَقول: (**تَصحيح أَكْبَر خَطَأ في التَّاريخِ الإسلامي!**)، فَيَنبَغِي للإِنسانِ أَنْ يَفْهَم هذا المَأْخَذ الَّذِي جَرَّ إليه كَلام الشَّيخ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ في فَهْمِ الفَرْق الَّذِي ذَكَرَه.

✤ **الوَجْهُ الثَّالِث**: أَنَّ الأَوَّلِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مَا هُمْ عليهِ مُخَالِفٌ دَعوَةَ الأنبياءِ والرُّسُل، فَإِنَّهُم قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]، أَمَّا المُتَأَخِّرونَ فَإِنَّهُم يَدَّعُونَ أَنَّهُم مُوَافِقُونَ دَعوةَ الأنبياءِ والرُّسُل، ذَكَرَ مَعنَىٰ هذا الوَجْه عبدُ اللَّطيف ابنُ عبدِ الرَّحمَن في رَدِّهِ علىٰ دَاودَ بنِ جَرْجِيس، وسُلَيمانُ بنُ سِحْمَان في بَعضِ رَسَائِلِه.

✤ **الوَجْهُ الرَّابِع**: أَنَّ كَثيرًا مِنَ المُتَأَخِّرينَ قَصَدُوا مَعْبُودَاتِهِم مِنْ دُونِ اللهِ علىٰ جِهَةِ الاسْتِقْلَال، أَمَّا الأَوَّلونَ فَقَصَدُوا مَعبودَاتِهِم لِتُقَرِّبَهُم إلىٰ اللهِ ﷻ، فَهِيَ عِندَهُم شُفَعَاءُ وَوُسَطَاء بِخِلَافِ مَنْ تَأَخَّر.

الوَجْهُ الخَامِس: أَنَّ المُتَأَخِّرينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ قَصْدَ الصَّالِحِينَ والتَّوَجُّهَ إليهم مِنْ حَقِّهِم وَأَنَّ تَرْكَهُ إِزْرَاءٌ بِهِم وَجَفَاءٌ لَهُم، وَلَمْ يَكُنِ الأَوَّلونَ يذْكُرونَ هذا.

✤ **الوَجْهُ السَّادِس**: أَنَّ عَامَّةَ شِرْكِ الأَوَّلينَ في الأُلُوهِيَّة، وَهُوَ في غَيرِهَا قَلِيل، أَمَّا المُتَأَخِّرونَ فَشِرْكُهُم كَثيرٌ في الأُلُوهِيَّة والرُّبوبِيَّةِ وفي الأَسماءِ والصِّفَات، يعني قَول أحدِهِم في حَقِّ مُعَظَّمٍ مِنْ مُعَظَّمِيهِم مِنْ مُلُوكِ البَاطِنِيَّةِ مِنَ العُبَيْدِيِّينَ المُتَسَمِّيْنَ بالفَاطِمِيِّين:

مَا شِئْتَ لَا مَا شَاءَتِ الأَقْدَارُ   فَاحْكُم فَأَنْتَ الوَاحِدُ القَهَّارُ

هذا مَا قَالَهُ المُشْرِكُون الأَوَّلُون، أَوْ قَول بَعْضِهِم: (**إِنَّ البَلَدَ الفُلَاني لَا يَدْخُلُهُ نَمْلَة إِلَّا بِإِذنِ الوَلِيِّ الفُلَاني**)، هذا مَا قَالَهُ المُشْرِكونَ الأَوَّلُون، مَا بَلَغُوا هَذِهِ المَقَالَاتِ الرَّدِيئَة.

✤ **الوَجْهُ السَّابع**: أَنَّ المُشْرِكِينَ الأَوَّلِينَ كَانوا لَا يُشْرِكونَ باللهِ في شَيءٍ مِنَ المِلْكِ والتَّصَرُّفِ الكُلِّيِّ العَامّ؛ بَل كانوا يَقُولُونَ في تَلْبِيَتِهِم: (**لَبَّيكَ اللَّهُمَّ لَبَّيك، لَبَّيكَ لَا شَريكَ لَكَ لَبَّيك، إِلَّا شَريكًا هُوَ لَك تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَك**)، أَمَّا المُتَأَخِّرُونَ فَقَدْ جَعَلُوا لِمَنْ يُعَظِّمُونَهُ مِلْكًا وَتَصَرُّفًا في الكَونِ، وَهَذَا شِرْكٌ لَمْ تَعْرِفْهُ الجَاهِلِيَّةُ الأُوْلَىٰ، كالَّذِينَ يَعْتَقِدونَ أَنَّ الكَونَ يُدَبِّرُهُ أَرْبَعَةُ أَوْتَاد في جِهَاتِ الأَرْض وَأَنَّ لَهُم تَصَرُّفًا في الكَون، فَهَذَا لَمْ تَقُل بِهِ الجَاهِلِيَّةُ الأُوْلَىٰ.

✤ **الوَجْهُ الثَّامِن**: أَنَّ المُشْرِكِينَ الأَوَّلِينَ كَانوا يَرْجُونَ آلِهَتَهُم في قَضَاءِ حَوَائِجِ الدُّنيَا فَقَط، كَرَدِّ غَائِبٍ وَوِجْدَانِ مَفْقُود، أَمَّا المُتَأَخِّرُونَ فَيُرِيدُونَ مِنْ مُعَظَّمِيهِم قَضَاءَ حَوَائِجِ الدُّنيَا والآخِرَة، ذَكَرَ معنىٰ هذا الوَجْه حَمَدُ بنُ نَاصِر بنِ مُعَمَّر رَحِمَهُ اللهُ.

✤ **الوَجْهُ التَّاسِع**: أَنَّ المُشْرِكينَ الأَوَّلينَ كانوا يُعَظِّمُونَ اللهَ وشَعَائِرَه، فَكَانُوا يُعَظِّمُونَ اليَمِينَ باللهِ، ويُعِيذُونَ مَنْ عَاذَ باللهِ وَبِبَيْتِهِ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ البَيتَ الحَرَام أَعْظَمُ مِنْ بُيوتِ أَصْنَامِهِم، أَمَّا المُتَأَخِّرُونَ فَإِن أَحَدَهُم يُقْسِمُ باللهِ كَاذِبًا وَلَا يَجْرُأُ أَنْ يُقْسِمَ بِمُعَظَّمِهِ مِنَ الأَولِياءِ كَاذِبًا، وَلَا يُعِيذُونَ مَنْ عَاذَ باللهِ وبِبَيْتِه ويُعِيذُونَ مَنْ عَاذَ بِوَلِيِّهِم وبِمَشَاهِدِ أَوْثَانِهِمُ الَّتي يُعَظِّمُونَهَا، ويَعْتَقِدُونَ أَنَّ العُكُوفَ في المَشَاهِدِ أَفْضَلُ مِنَ العُكُوفِ في المَسَاجِدِ، فَتَجِدُهُم إليها سَرَعَانًا زَرَفَاتٍ وَأَفْرَادًا، وهذا الوَجْهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامٍ مُتَفَرِّقٍ لِحَفِيدِ المُصَنِّف سُلَيمَان بن عَبدِ الله في «**تَيسِيرِ العَزِيزِ الحَمِيد**»، وَبَعْضُهُ في كَلَامِ حَمَدِ بنِ نَاصِر بنِ مُعَمَّر وعَبدُ اللَّطِيف بن عبدِ الرَّحمَن بنِ حَسَن بنِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الوَهَّاب.

✤ **الوَجْهُ العَاشِر**: أَنَّ الأَوَّلينَ كَانُوا يُقِرُّونَ بِوُقُوعِ الشِّركِ مِنهُم، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، وأَمَّا المُتَأَخِّرونَ فَيَدَّعُونَ بَرَاءَتَهُم مِنَ الشِّرْكِ مَعَ تَلَطُّخِهِم بِه.

وَبِهَذَا نكونُ قَدْ فَرَغْنَا بِحَمدِ اللهِ مِنْ كِتابِ «**القَوَاعِدِ الأَربَع**».

وَأَجَزْتُ لَكُم رِوَايَتَهُ عَنِّي بِمَا يَصِحُّ لي مِن إِسنادٍ.

❖❖❖